العمق الجيوبولتيكي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة في المرتكزات، التفاعلات والرهانات)

The geopolitical depth of Algeria in the African Sahel region (a study of the foundations, interactions and stakes)

سليم جداي

مخبر العلوم السياسية الجديدة جامعة المسيلة، الجزائر، Salim.djeddai@univ-msila.dz

حورية قصعة

مخبر الدراسات القانونية البيئية جامعة قالمة، الجزائر، gassaa.houria@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/15 **تاريخ القبول:** 2022/04/14 **تاريخ النشر:** 2022/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز تأثير العامل الجيوبولتيكي على محددات الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، في ظل التعديل الدستوري الأخير، وبروز مؤشرات التحول من دبلوماسية الانتظار والترقب إلى دبلوماسية اليقظة، الاستباق والتأثير، ولعب دور طلائعي في تسوية الأزمات في إطار مقاربة أمنية متعددة الأبعاد ترتبط وظيفيا بتحقيق أمن المنطقة، وهو نهج اعتبره العديد من الخبراء عاملا مؤثرا على دور الجزائر كمهيمن إقليمي – في ظل حيازتها على موقع جيوبولتيكي هام في القارة الإفريقية، إضافة إلى القوة العسكرية، .... -، ومدى تأديتها لهذا الدور في ظل الرهانات التي تشهدها المنطقة، مما سينعكس على تعزيز قدراتها لتنفيذ أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، والحفاظ على موقعها كلاعب محوري في شؤون الأمن الإقليمي، أين يتميز الوضع بالتعقيد والتشابك في الديناميكيات بين الجهات الفاعلة، والاختلالات البنيوية المتباينة.

الكلمات المفتاحية: *العامل الجيوبولتيكي؛ الجزائر؛ الساحل الإفريقي.*

Abstract:

The study aims to highlight the geopolitical impact on the Algerian role in the Sahel region, in light of the constitutional amendment, the indicators of the shift from diplomacy of anticipation to diplomacy of vigilance, anticipation and influence, and settling crises in a multi-dimensional security approach that is functionally linked to the security of the region, an approach that experts considered influential on its role as a regional hegemon - An important geopolitical position in Africa, the military force, ..-, and the extent to which this role plays the stakes of the region, to be reflected in the implementation of its foreign policy objectives, and its position as a player in regional security, where the situation is characterized by the complexity of the dynamics between the actors, and the various structural imbalances.

Keywords: *geopolitical factor; Algeria; African coast.*

* **المؤلف المرسل: سليم جداي،** Salim.djeddai@univ-msila.dz

مقدمة:

"تحليل التفاعل بين الإعدادات الجغرافية ووجهات النظر، والسياسة الدولية" تعريف يعكس تأثير العامل الجيوبولتيكي على السياسة الخارجية للدول، حيث تستخدم عبارة "الإعدادات الجغرافية" بأوسع معانيها لإبراز السمات المكانية المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وأنماط وخطوط الاتصال، فالبعد الجيوبولتيكي يبرز تفاعل الدول والحضارات والشعوب والاقتصادات ضمن مساحات جغرافية، أين تفترض الديناميكيات الجيوسياسية أن هناك نمطا عالميا لسلوك الدولة، بناءا على نظام قواعد الدولة الوستفالية، ومع ذلك فإن التطورات الأخيرة في الخطابات النظرية في العلاقات الدولية تسلط الضوء على الشمولية والخصوصية في الجغرافيا السياسية، لاسيما فيما يتعلق بمقاربات السياسة الخارجية.

فالمتتبع للسياق التاريخي لمفهوم الجيوبولتيك يظهر كعامل مولد لأفكار "الاحتواء" و"نظرية دومينو" و"الارتباط"، وهي المفاهيم التي تم تضمينها في السياسة الواقعية للحرب الباردة، واستمرت كأحد الأسباب المنطقية لتعزيز السياسات الخارجية للدول وتحديدا الولايات المتحدة.

وبإسقاط المحددات السابقة على الجزائر نجد أن العوامل الطبيعية والجيوسياسية كلها تشكل عوامل لتعزيز الدور الإقليمي الجزائري من حيث التموقع والتمركز وخاصة في منطقة الساحل والصحراء التي تشهد العديد من الرهانات والتحديات التي من شأنها تهديد الأمن الوطني.

تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية مضمونها التساؤل التالي:

كيف يمكن لصانع القرار الجزائري تحقيق التوظيف المرن والديناميكي للعامل الجيوبولتيكي لتعزيز الدور الجزائري في منطقة الساحل في ظل الرهانات المطروحة؟

اعتمادا على هذه الإشكالية فإنه سيجري الاستناد إلى فرضية مركزية فحواها مايلي:

كلما كان هناك إدراك بأهمية توظيف العامل الجيوبولتيكي في تعزيز الهيمنة الإقليمية، كلما انعكس ذلك على توجهات السياسة الخارجية للدول.

وتم توظيف المقاربة الجيوبولتيكية كطريقة لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية بغرض فهم وشرح وتوقع السلوك السياسي لصانع القرار الجزائري تجاه التهديدات والرهانات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي بناءا على المتغيرات الجغرافية.

ولمعالجة الإشكالية المركزية واختبار مدى صدق الفرضية تم تقسيم الدراسة وفق البناء الهيكلي التالي:

1. إدراج العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية للدول: منطق القوة الجيوسياسية والجيواقتصادية:

في هذا المستوى من الدراسة يتضح أن هناك قضيتان مهمتان تحتاجان إلى المعالجة، ويمكن طرحهما من خلال التساؤلات التالية: كيف يمكن تحديد منطق توظيف العامل الجيوبولتيكي؟ وما هي أهميته النسبية في تفسير السياسة الخارجية للدول؟

بالتفصيل في تصنيف **هارفي** سيتم تقديم منطقين معدلين للقوة، الأول جغرافي اقتصادي والآخر جيوسياسي، حيث يتماشيان جنبا إلى جنب مع الحجة القائلة بأن الأول كان المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية

الأمريكية في فترة ما بعد الحرب، وستتعلق المناقشة بالأدبيات الناشئة حول "الاقتصاد الجغرافي" والمناقشات حول طبيعة الدولة.

أما بالنسبة **Arrighi** يشير كلا المنطقين في المقام الأول إلى سياسات الدولة (أي أنماط الحكم)، في حين أن الإقليم بالنسبة ل **Harvey** يشير إلى الأنشطة السياسية للدول الرأسمالية أي أنشطة الشركات وعمليات تراكم رأس المال، حيث يرتبط الأول بـ: "الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي تستدعيها وتستخدمها الدول في إطار سيعيها لتأكيد مصالحها وتحقيق أهدافها في العالم بأسره، بينما يرتبط العامل الثاني بالعمليات الجزيئية لتراكم رأس المال في المكان والزمان "التي تحدث" من خلال الممارسات اليومية للإنتاج والتجارة وتدفقات رأس المال" (Mercille, 2008, p. 575).

من جانب آخر يعكس استخدام مصطلح "المنطق الجغرافي الاقتصادي" بدلاً من الإشارة إلى منطق **هارفي** الرأسمالي حقيقة أن التركيز ينصب على الجوانب الاقتصادية السياسية الواسعة للتوسع الرأسمالي بدلاً من التحليلات التفصيلية لأزمات وتوترات الرأسمالية، على الرغم من أن الأخير كان كذلك.

وقد استخدم المصطلح الجغرافي الاقتصادي لوصف الهيمنة المزعومة للاقتصاد على السياسة في العلاقات بين الدول في السنوات الأخيرة من خلال تفاوت الاقتصاد العالمي والتكامل الأوروبي، فبشكل عام تصور الجغرافيون الاقتصاد الجغرافي بثلاث طرق على الأقل:

- ✓ كإشارة إلى الموارد الطبيعية الموجودة داخل المنطقة، وسياسات التحكم في هذه الموارد واستغلالها؛
- ✓ كخطاب مرتبط ارتباطا وثيقا بالضرورات الاقتصادية للاقتصاد العالمي؛
- ✓ للإشارة إلى تدفقات التجارة والتمويل ورأس المال عبر الفضاء العالمي وعبر الحدود، مع مراعاة الجوانب السياسية وراء هذه الحركات.

أ. الجيوبولتيك النقدي والسياسة الخارجية للدول الصغيرة:

أصبحت سياسات القوة للدول الكبيرة أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، مما يترك الدول الصغيرة في موقف ضعيف، وهو ما يدفع للتساؤل عن كيفية تكيف الدول الصغيرة مع البيئة الجيوسياسية المتغيرة، فعلى الرغم من التركيز على سياسات القوة العظمى التي تخلق الفضاء الجيوسياسي، فإن الدول الصغيرة تتبع أيضا سياسات خارجية تهدف إلى وضع نفسها في هذا الفضاء، ويمكن النظر إلى خياراتهم المختلفة وخطوط السياسة الخارجية كدليل على أن وكالة الدولة الصغيرة مهمة في تشكيل الفضاء الجيوسياسي.

فعلى سبيل المثال تبرز الجغرافيا السياسية النقدية في استجابة الولايات المتحدة للحرب في البوسنة والتي تقدم مجموعة أدوات من القواعد الجيوسياسية لدراسة المنطق الجيوسياسي العملي للسياسة الخارجية للدول، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن توظيف الجغرافيا السياسية النقدية لفهم وتحديد موقع السياسة الخارجية للدولة الصغيرة في الفضاء الجيوسياسي كنهج منهجي لدراسة كيفية تأثير أوكرانيا وشبه جزيرة القرم على السياسات الخارجية لإستونيا وفنلندا، وكيف أثرت المدخلات الخارجية على موقف الدولتين في الفضاء الجيوسياسي، إذ يطرح السؤال الأول بدلاً من O'Tuathail "أين؟ / ماذا / من؟ "إلى أين؟" (Sulg & Crandall, 2020, p. 113).

تهدف صياغة هذا السؤال إلى فهم تصور الجانب المهيمن على الخريطة الجيوسياسية والأدوات الجيوسياسية المطبقة في كلا البلدين، وبالتالي إلى مكان تطبيق السؤال، حيث يهدف استبدال Tis إلى تأطير أفضل لموقع استونيا وفنلندا في الفضاء الجيوسياسي، روايات السياسة الخارجية المبنية والمواقع المفضلة والطرق التي سعوا لتحقيقها قبل وبعد التطورات في أوكرانيا، بينما يركز السؤالان الثاني والثالث من هذا البحث يهدفان لرصد تصورات التهديد المباشر وغير المباشر لفنلندا واستونيا والتي تهدف إلى استبدال O'Tuathail بعنوان "لماذا / وماذا في ذلك؟".

تهدف هذه الأسئلة إلى وضع إطار مقارن بين البلدين وفهم التهديدات المباشرة وغير المباشرة المتصورة التي أصابت كلا البلدين وأسفرت عن سياساتهما الخارجية لتطبيق المنطق الجيوسياسي العملي للسياسات الخارجية الفنلندية والإستونية تجاه أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، حيث تم تخطيط وتحليل مفاهيم السياسة الخارجية لكلا البلدين، ففي استونيا تركز السياسة الخارجية في الغالب على الأمن، يتم نشر "مفاهيم السياسة الأمنية" كل سبع سنوات تقريبا، والتي تعمل أيضًا كمفاهيم للسياسة الخارجية.

ب. الجيوبولتيك والاتجاهات العالمية: برامج تشغيل نمو الدقة والمزايا النسبية:

تساهم برامج تشغيل نمو الدقة في تحديد ورسم المناطق التي يمكن للبلدان أن تدخل فيها لاستغلال الإمكانات الكاملة للموارد من حيث الاستدامة والأمن والقدرة على تحمل التكاليف، بالإضافة إلى مكاسب القيادة في القطاع، فالتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والتمويل والتفضيل المستهلك أصبحت عوامل رئيسية في تعزيز اعتماد الدقة حتى الآن، وسوف تكون عاملا مفتاحيا للتوجهات الدولية في المستقبل.

فبالإضافة إلى التدخل المباشر في تنظيم سوق الطاقة، يمكن للجيوبولتيك أيضا تشكيل المناظر الطبيعية التكنولوجية والاقتصادية / المالية، مما يجعلها أكثر أو أقل ملاءمة؛ ومع ذلك لا يمكن التحكم في كل تطور على حدا من قبل صانعي السياسات، فيمكن أن يكون هناك بعض الأحداث أو الابتكارات التكنولوجية غير المتوقعة التي تغير المناظر الطبيعية بشكل كبير، لذلك من المهم التأكيد على أن البلدان غير معزولة عن بعضها البعض، فهي تشكل جزءا من نظام عالمي حيث قد تقلل سياسات دولة واحدة من التكاليف في تقنية دقيقة معينة، والتي يمكن بعد ذلك اعتمادها من قبل بلدان أخرى (Franza, Bianchi, & Bergamaschi, 13 June 2020, p. 13).

2. المرتكزات الجيوبولتيكية للدور الجزائري في منطقة الساحل والصحراء:

عند دراسة مكونات إستراتيجية السياسة الخارجية وإمكانية استمرارها، يجب أن يكون أحد مجالات التحقيق الحاسمة هو القضايا الخارجية التي قد تمكن أو تقيد مثل هذه الإستراتيجية، ومن خلال هذا العنصر سنحاول التطرق للمرتكزات الجيوبولتيكية للدور الجزائري في منطقة الساحل والصحراء.

أ. أهمية الموقع الجيوبولتيكي للجزائر:

تحتل الجزائر موقعا إستراتيجيا مركزيا في القارة الإفريقية، حيث تتوسط منطقتين جغرافيين مهمتين الأولى في الشمال أو ما يعرف بالبحر الأبيض المتوسط، والثانية في الجنوب ممثلة بالساحل والصحراء الكبرى، وبهذا تشكل تقاطع إستراتيجي هام يجعلها في انكشاف تام علي الجهات الشرقية والغربية والجنوبية (فلاك 2019، ص. 1088) .

فهي كدولة محورية في شمال إفريقيا تلعب دورا مركزيا في ضمان الاستقرار الإقليمي في إطار مقاربتها لمكافحة الإرهاب، كما أنها تشكل درعًا ضد التهديدات، وتحديدا تنامي الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة العابرة للحدود (دول الجوار ليبيا، ودول الساحل والصحراء بشكل أساسي).

ب. جيوبولتيك التفاعلات الخارجية للجزائر في بيئتها الإقليمية (أهمية منطقة الساحل في النهج الأمني الجزائري):

منذ بداية التسعينيات، كانت الجزائر تتعامل مع تغيرات جديدة في منطقة الساحل، لاسيما مع تهديدات الحركات المتمردة في شمال مالي والنيجر، وهي الأسباب التي دفعت الحكومة الجزائرية إلى استخدام كل وسائلها الدبلوماسية من أجل إيجاد حل لتلك المشاكل وتجنب أي نوع من التدخل الأجنبي في حدودها الجنوبية، ففي العقود الماضية برزت سلسلة من المشاكل الأمنية الجديدة في الفناء الخلفي للجزائر مثل الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، كل هذه التهديدات جعلت منطقة الساحل في قلب اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية، لذلك تركزت المقاربة الأمنية الجزائرية على التهديدات الآتية من دول منطقة الساحل، والتي تعتبر دولا مهددة ومصدرة للإرهاب(Tandoğan & Bouacha, 2017, p. 310) .

وعليه فمنذ بداية ولاية الرئيس عبد المجيد تبون في ديسمبر 2019، يمكن قسيم تفاعلات الجزائر الحالية في بيئتها الإقليمية إلى ثلاث دوائر رئيسية(without the author, 2020) :

- الدائرة الليبية بتطوراتها العسكرية والسياسية المتتالية التي شهدتها مؤخرا؛
- دائرة الساحل الإفريقي التي أصبحت من الدوائر التي تشكل أخطر التهديدات للأمن الجزائري؛
- الدائرة المتوسطية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى للجزائر، لاسيما من منظور اقتصادي.

ج. السياسة الخارجية المعيارية كمرتكز للدور الجزائري في منطقة الساحل والصحراء:

تشكل مبادئ عدم التدخل، والسيادة، وأولوية البعد الإقليمي على الدولي، وأولوية الحلول السياسية على التدخلات العسكرية المحور الرئيسي لتوجهات السياسة الخارجية والإفريقية للجزائر، حيث كانت دافعا لالتزام الجزائر بتعزيز دور المنظمة ثم الاتحاد الإفريقي، سواء في حل النزاعات في القارة أو في إنشاء آليات محلية لتنمية البلدان الإفريقي، وهاتين المهمتين تخضعان لقواعد احترام سيادة الدول وحدودها الناتجة عن إنهاء الاستعمار (Hamadouche, Été 2014, p. 107).

وعليه فأحد المبادئ الدافعة وراء ردود أفعال الجزائر أو تقاعسها، وإستراتيجيتها للمشاركة في مجال السلام والأمن، يتعلق بالتزامها بمبدأ عدم التدخل، حيث لازالت المشاعر المعادية للإمبريالية في الجزائر وتأكيدها على السيادة والسلامة الإقليمية تتصدر سياستها الخارجية، فبالتركيز على العامل التاريخي في الستينيات عندما كان النقاش حول حدود ما بعد الاستعمار وطبيعة إفريقيا ما بعد الاستعمار جدولًا مثيرًا للانقسام في منظمة الوحدة الإفريقية كانت الجزائر مؤيدًا لا لبس فيه لمبدأ حرمة الحدود الاستعمارية، ودعم مطالب الاستقلال، لكنها امتنعت عن التعاطف مع الحركات الانفصالية التي ظهرت في إفريقيا ما بعد الاستعمار (على سبيل المثال بيافرانس في نيجيريا في 1967-1970، وشابا / كاتانجاس في عام 1978 ومؤخراً الطوارق في مالي في عام 2012) (Shiferaw, October 2019, p. 06).

ج.1. مظاهر الثبات والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الحالية:

وعلى صعيد ثوابت السياسة الخارجية، لم تعكس تصريحات الرئيس تبون تغييرا كبيرا في النمط السائد في نظام الحكم، حيث أكد الرئيس تبون على أولوية مصالح الجزائر وحرصها على بناء علاقات صداقة وتعاون مع كافة دول العالم، لكن على صعيد الممارسة العملية، برزت في السياسات الخارجية للرئيس تبون عددا من التغييرات على النحو التالي (without the author, 2020):

- على مستوى نمط صنع القرار الخارجي ، أظهر الرئيس تبون توجهاً واضحاً إلى اعتماد نهج "تشاركي" في صياغة سياسته الخارجية من خلال استشارة المجلس الشعبي الوطني في قضايا السياسة الخارجية؛
- ظهرت مؤشرات قوية على أن تغييرا ملموسا على مستوى أدوات السياسة الخارجية الجزائرية سيتم توظيفه في المرحلة المقبلة، فعلى سبيل المثال يسمح أحد بنود مسودة التعديلات الدستورية للرئيس بنشر القوات الجزائرية في الخارج في عمليات حفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة بشرط الحصول على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان؛
- على مستوى دوائر الاهتمام، أصبحت الجزائر مدركة تماما لأهمية تفاعلها مع قضايا جوارها المباشر، لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي والجوار الليبي؛
- على صعيد كثافة التفاعلات، تشهد السياسة الخارجية الجزائرية مستوى عالٍ من التفاعلات مع محيطها الخارجي انعكس في مشاركة الرئيس تبون في مؤتمر برلين المنعقد بتاريخ 19 جانفي 2020 حول الأزمة الليبية، المشاركة في قمة الاتحاد الإفريقي.... بالإضافة إلى زيارات مهمة لوزير الخارجية **صبري بوقادوم** خاصة إلى ليبيا للقاء القادة في بنغازي وطرابلس فيفري 2020، علاوة على ذلك استقبلت الجزائر العديد من الزيارات الهامة، بما في ذلك زيارة الرئيسين التركي.

3. رهانات وتحديات تزايد الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي:

ترتبط التحديات الأمنية لتزايد الدور الجزائري في المنطقة ارتباطا جوهريا بعدم الاستقرار في منطقة الساحل، حيث أن الأزمات الأمنية المختلطة التي اندلعت في جميع أنحاء منطقة الساحل أصبحت تشكل عوامل دفع، مما يلقي بثقله في نهاية المطاف على جداول الأعمال السياسية لدول شمال إفريقيا وخاصة الجزائر، إضافة إلى وجود العديد من الرهانات الأخرى التي يمكن رصدها من خلال:

أ. الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الساحل:

يأخذ هذا الجزء من الدراسة منظورًا جيوبولتيكيا لمنطقة الساحل، وبالتالي فهو أوسع من منظور جغرافي بحت، حيث يدمج هذا الفهم الجيوبولتيكي والجيوسياسي لمنطقة

الساحل أيضا الدول المحيطية جغرافيًا والمنخرطة بشكل وثيق في الديناميكيات الأمنية للمنطقة، وتحديدا في ظل الديناميات الأمنية المستمرة والمتغيرة (التطرف الديني، تهريب المخدرات، الجريمة المنظمة...) والتي تطرح حتمية التعاون على المستوى الإقليمي والدولي.

أ.1. منطقة المغرب والساحل: اضطراب متبادل:

كان الربيع العربي مصدرًا للتغييرات الجيوسياسية الرئيسية في منطقة الساحل، فقد كان سقوط الرئيس الليبي السابق **معمر القذافي** تحولًا جذريًا بلا شك، فقد ضمن هذا الأخير خلال فترة حكمه شكلاً من أشكال حكم النظام الجيوسياسي للمنطقة الفرعية، ومن ثم فقد أدى انهيار نظام حكمه إلى تسريع الديناميكيات الحرجة خارج ليبيا، كما هو الحال في مالي، ما نتج عنه خلق شبكة بين الديناميات المالية والليبية، حيث أصبح جنوب ليبيا ملاذا آمنا لأولئك الذين فروا من الحرب في شمال مالي، ولكن أيضاً وبشكل مقلق أكثر منطقة احتياطية مؤقتة (أو ربما منطقة إعادة تنظيم) للمرتزقة أو الجماعات الإرهابية، كما ساعد ذلك **باهانغا** في إنشاء جماعة الطوارق المسلحة الانفصالية في مالي، الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتي شكلت القوة الرئيسية للتمرد (Pellerin, 2014, p. 71).

ب. الصراع المحتمل بين لاعبي الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء:

بعد أكثر من عقدين من العناوين الرئيسية، عاد "أمن الطاقة" إلى الظهور على جداول أعمال السياسة العالمية، وبدلاً من تركيز التحليل على الشرق الأوسط كما كانت العادة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أدت المخاوف الأخيرة المتعلقة بالجغرافيا السياسية الدولية للطاقة إلى ظهور شبكة جغرافية أوسع، وإحدى أبرز المناطق التي جذبت اهتماما متزايدا هي إفريقيا جنوب الصحراء، كان هذا الاهتمام مستوحى في البداية من سلسلة من الاكتشافات النفطية الدرامية في خليج غينيا في أواخر التسعينيات، ليتوسع الاهتمام مؤخرا بموارد الطاقة في القارة لتشمل مجموعة متنوعة من المواد الخام، على وجه الخصوص احتياطيات اليورانيوم في إفريقيا والتي شكلت طفرة جديدة في الاستثمار الاستخراجي، وهو ما دفع القوى الخارجية للسعي لمضاعفة جهودها لتعزيز أمن الطاقة لديها من خلال زيادة استغلال موارد الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء.

وهو ما شكل عاملا لبروز اتجاهين رئيسيين يحكمان مستويات تزايد تدافع مستهلكي الطاقة الأجانب على الموارد الإفريقية، ويتمثلان في تصاعد الطلب الدولي على البترول وتأثير تغير المناخ البشري المنشأ، مما نتج عنه زيادة استثمارات القوى الأجنبية في احتياطيات النفط واليورانيوم في إفريقيا جنوب الصحراء، وتحديدا الصين والولايات المتحدة، هذه الأخيرة التي تسعى للتركيز على مصالحها الأمنية في المنطقة.

وبعيدا عن التحليلات الجيوسياسية التقليدية لبحث كيفية تأثير هذه الأنشطة الخارجية على أمن الطاقة داخل إفريقيا، وفي إشارة إلى أهمية الوصول إلى موارد الطاقة الحديثة من أجل التنمية الاقتصادية، تبرز محاولات الأفارقة لزيادة استخدامهم للنفط والطاقة النووية، فعلى الرغم من أن المستهلكين في إفريقيا جنوب الصحراء يتشاركون في العديد من الاهتمامات المتعلقة بأمن الطاقة مثل المستهلكين خارج المنطقة، فإن قدرتهم على تلبية هذه الاحتياجات من خلال زيادة استخدام الموارد المحلية المقيدة، وتنشأ مثل هذه العوائق في جزء كبير منها من جهود الدول الخارجية لتكثيف استغلال احتياطيات القارة من النفط واليورانيوم.

ونظرًا لصعوبة زيادة الاستهلاك المحلي للبترول أو اليورانيوم، حاول الأفارقة زيادة أمن الطاقة المحلي من خلال مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات البديلة، مع التركيز على موارد الطاقة المختلفة، وهي الجهود التي تهدف إلى تنمية الطاقة فوق الوطنية وعبر الوطنية، وعلى الرغم من أن هذه البرامج البديلة تعزز أمن الطاقة لدول المنطقة، إلا أنها ليست تعويضًا كافيًا لعدم الوصول إلى احتياطيات الموارد القارية، فلا يزال استهلاك النفط المقيد- على وجه الخصوص- يمثل تحديًا إنمائيًا كبيرًا، كما أن غياب التغييرات في الطلب على الموارد الأجنبية أو في سلوك

الأنظمة السياسية في الدول التي تمتلك موارد نفطية ويورانيوم، يعني أن الفجوة بين الوصول الخارجي والإفريقي إلى موارد الطاقة الحديثة من المرجح أن تستمر.

يتمثل الاتجاه الأساسي في جغرافيا السياسة الدولية للطاقة في دفع الدول الخارجية وشركاتها الاستخراجية نحو إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الطلب العالمي المتزايد على المنتجات البترولية، حيث أظهر تقرير أعدته شركة بريتش بتروليوم إلا أن الاستهلاك العالمي للنفط ارتفع بمتوسط 900 ألف برميل يوميا أو ما نسبته 0.9% خلال العام الماضي 2019، وهو أقل من متوسط عشر سنوات بنسبة 1.3%، وهذا النمو جاء مدعوما بشكل كبير من قبل الصين بواقع 680 ألف برميل يوميا، مع بقية الأسواق الناشئة، في حين بلغ نمو الطلب من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 290 ألف برميل يوميا (د.ص.م، 2020)، وفي دراسة لبنك أوف أمريكا تضمنت توقعات بأن ينمو إجمالي الطلب بنحو تسعة ملايين برميل بحلول عام 2024، مضيفا أنه "سيتم تحقيق 5.3 مليون برميل يوميا من هذا الإجمالي في عام 2021، و2.8 مليون برميل يوميا في عام 2022، و1.4 مليون برميل يوميا في عام 2023 (سليمان، 2021).

دفعت هذه الأرقام المتزايدة العديد من المحللين إلى التعبير عن قلقهم بشأن ندرة النفط العالمية الوشيكة، فالاكتشافات الحديثة لاحتياطيات البترول الجديدة لم تواكب الطلب العالمي المتزايد، حيث أدى الركود الحالي إلى تفاقم مشكلة العرض وذلك عن طريق تقليص الاستثمار في عمليات الاستكشاف الجديدة حتى عندما تبدأ نسبة الاستثمار في الزيادة، فمن غير المؤكد استمرار الاستكشافات للخزانات الكبيرة من النفط الخام الخفيف في معظم المناطق، فقد تكون الإمدادات العالمية من الموارد البترولية سهلة الاستخراج والتكرير قد بلغت ذروتها.

ج. التواجد الأمريكي والأوروبي في منطقة الساحل:

من الصعب دائمًا مقارنة السياسة الخارجية للولايات المتحدة (الولايات المتحدة) بسياسة الاتحاد الأوروبي (EU)، لسبب بسيط هو أن الأولى مبنية بشكل موحد على الصعيد الوطني، بينما الأخيرة لا تزال في بدايتها، مما يؤدي في كثير من الأحيان من مجموع السياسات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هذا العامل جعل الأمر أكثر تعقيدا، فعلى سبيل المثال في الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الساحل، تشترك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير في تقييم التهديدات الناشئة من المنطقة، إلا أنها تختلف من حيث المصالح ذات الأولوية، إلى حد كبير في بعض الأحيان.

ج.1. هل توجد سياسة للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل؟

يشترك الأوروبيون في العديد من المصالح في منطقة الساحل، بدءًا من الحد من تدفقات الهجرة من منطقة الساحل إلى إيطاليا أو إسبانيا أو فرنسا أو اليونان، الاتجار بالمخدرات هو أيضا نقطة محورية، حيث أن أوروبا هي الوجهة النهائية المفضلة للاتجار غير المشروع، الإرهاب هو التهديد المشترك الثالث، بالنظر إلى أن الأفراد الأوروبيين (من الدبلوماسيين إلى السياح) والشركات مستهدفة بشكل منتظم من قبل هذه الجماعات، وهو ما برز بشكل واضح من خلال أحداث تيقنتورين جنوب الجزائر.

هذه القضايا الثلاث تشكل جوهر الإستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل كما تم تطويرها من خلال استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية، حيث تستند استراتيجية دول الساحل على افتراض أن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطًا وثيقًا وأن الأزمة المعقدة في منطقة الساحل تتطلب تعاونا إقليميا وثيقا؛ لكن هذه الإستراتيجية

تعاني من نقص خطير في التنسيق الاستراتيجي وتقتصر على إجراءات المساعدة وتدابير التنمية التي تتخذها الدول الأوروبية في مالي وموريتانيا والنيجر.

وعلى الرغم من هذا التقييم المشترك للتهديد، إلا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لديها أولويات مختلفة تمامًا، اعتمادًا على مجموعة من العوامل مثل المصالح الإستراتيجية أو الاقتصادية أو العلاقات التاريخية التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، فعلى سبيل المثال يعتمد اهتمام إيطاليا الرئيسي باستقرار ليبيا على إرثها الاستعماري واعتمادها في مجال الطاقة على الموارد الليبية وحقيقة أن معظم المهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى إيطاليا يغادرون من السواحل الليبية، كما تعد ليبيا أيضًا مهمة جدا للمملكة المتحدة، كما هو الحال في منطقة الساحل، أما بالنسبة لفرنسا فتكمن المصالح الفرنسية بشكل خاص في غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية، حيث تكون باريس مستعدة لاستخدام القوة الصارمة وتحمل نصيبها من المسؤولية في منطقة نفوذها التاريخي، كما يتضح من خلال تدخلها الفوري في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى.

وعليه هناك افتقار لا يمكن إنكاره للثقة بين الفواعل الأوروبية، لاسيما عندما تكون المصلحة الإستراتيجية لدولة عضو على المحك، فمنذ المهمة العسكرية للاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى (يوفور تشاد / جمهورية إفريقيا الوسطى) في عام 2008، اتُهمت فرنسا باستخدام الأصول الأوروبية لصالحها، مما لا يثير الدهشة أن الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنظر بعين الشك إلى أجندة فرنسا المرتكزة بقوة في منطقة الساحل، هذا النقد متكرر للغاية ويمكننا ملاحظته أيضًا في تنفيذ مهمة EUCAP SAHEL في النيجر، المشروع الذي كان طموحًا للغاية في البداية، ثم تم إضعافه في النهاية بسبب الخلافات بين الحكومات الأوروبية (خاصة بسبب الافتقار الواسع للثقة في نوايا فرنسا) والتنافس بين خدمات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك ومن منظور تنظيمي صارم تتميز دبلوماسية الاتحاد الأوروبي بخلافات متكررة بين المؤسسات، ولاسيما بين المفوضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجي الأوروبية (EEAS).

د. دورة التخلف ولعنة الموارد:

تعاني البلدان الغنية بالموارد عموما من "لعنة الموارد" أو "مفارقة الوفرة"، حيث تفشل في توظيف ثرواتها من الموارد في تفعيل مسارها التنموي، وبدلا من ذلك تمر بدورة من التخلف المستمر، وهو ما أطلق عليه بالمرض الهولندي والذي سمي على اسم هولندا في السبعينيات عندما أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال إلى مزاحمة قطاع التصنيع، حيث أدت الزيادة المفاجئة في قيمة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية، مما جعل صادراتها من سلع الموارد غير الطبيعية أكثر تكلفة وأقل قدرة على المنافسة في السوق الدولية، في حين أن العملات الأجنبية المكتسبة من الموارد الطبيعية يمكن أن تشتري السلع المتداولة دوليًا، وذلك على حساب السلع المصنعة محليًا، وبالتالي تحول العمالة المحلية والمواد إلى قطاع الموارد المزدهر وزيادة أسعار الموارد في السوق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة التكلفة على المنتجين في القطاعات الأخرى ويزاحم القطاعات الموجودة سابقا، وهو ما نتج عنه تدهوراً اقتصادياً شاملاً في البلاد (Lin, p. 04).

خاتمة:

بناءا على ما تم التطرق له من خلال محاور الدراسة تم التوصل إلى أن توظيف العوامل الجيوبولتيكية كعامل موجه للسياسة الخارجية للدول هو محاولة لإيجاد مبدأ حتمي يتحكم في تطور الدول، فالجيوبولتيك هو

عبارة عن تخطيط السياسة الأمنية لدولة ما على أساس العوامل الجغرافية، حيث يتم الجمع بين الحقائق ذات الصلة بالتاريخ والجغرافيا والسياسة في شرح وتوقع سلوك الأمم داخل حدودها وبين الدول الأخرى، وبتحليل هذه العوامل يقيم الجيوسياسي مناطق القوة الحالية ويحاول ربط سياسة الدولة بها، وهو العامل الذي يكاد يغيب عن صانع القرار الجزائري عند رسم وهندسة السياسة الخارجية للدولة تجاه بعدها الإقليمي - وتحديدا منطقة الساحل والصحراء التي تشهد تزايد وتنوع لمصادر التهديد - بالرغم من أهمية الوضع الجيوبولتيكي للجزائر.

وعليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الديناميكيات الجغرافية على غرار الديناميكيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ...تؤثر على الدور الإقليمي للدول وإعادة توجيه سياساتها الخارجية؛
- تشكل منطقة الساحل والصحراء أحد محاور النهج الأمني الجزائري وأبرز مرتكزات جيوبولتيك التفاعلات الخارجية للجزائر في بيئتها الإقليمية؛
- يواجه صانع القرار الجزائري صعوبة في التوفيق بين توظيف العامل الجيوبولتيكي لتحقيق و/أو الحفاظ على الأولويات الإستراتيجية للدولة في الدائرة الإقليمية - وتحديدا دول الساحل والصحراء- من جهة، ومن جهة أخرى خلق آليات لمواجهة الرهانات والتحديات المطروحة، وهذا راجع لنقص أو انعدام الخبرة أو الوعي بأهمية إدراج العامل الجيوبولتيكي في تحقيق الهيمنة أو الحفاظ على المكانة على المستويين الإقليمي والدولي.

التوصيات

- ضرورة سعي صانع القرار الجزائري لتوظيف العامل الجيوبولتيكي لتطوير استراتيجيات مشتركة، وإبرام اتفاقيات سياسية إستراتيجية مع دول الجوار، واستخدام هذا العامل كأداة للحصول على نفوذ دبلوماسي أكبر؛
- ضرورة إجراء تحليل جيوسياسي مرتكز على نهج إقليمي وتنموي، يجمع بين النظرية المكانية ومحتوى المنطقة الجغرافية، ومن ثم تطبيقه على صنع السياسة الخارجية.

قائمة المراجع

1. Franza, L. Bianchi, M & Bergamaschi, L. (13 June 2020). Geopolitics and Italian Foreign Policy in the Age of Renewable Energy, Italy: Istituto Affari Internazionali
2. Hamadouche, L. D –A. (Été 2014). L'Algérie et la sécurité au Sahel : lecture critique d'une approche paradoxale . Confluences Méditerranée , 03 (90), 105-121.
3. Lin, C. y. the rise of Africa in the international geopolitical landscape – a u.s. Energy perspective. Berlin: institute fur Stratigegie -Politik-Sicherheits und Wirtschaftsberatung.
4. Mercille, J. (2008). The radical geopolitics of US foreign policy: Geopolitical and geoeconomic logics of power. Political Geography (27), 570-586.
5. Pellerin, M. (2014). Geopolitical Disruptions in the Sahel: an Opportunity for Global Cooperation? Dans R. Alcaro, & N. Pirozz, Transatlantic Security from the Sahel to the Horn of Africa (pp. 71-85). Roma: IAI RESEARCH Papers, Edizioni Nuova Cultura.

6. Shiferaw, L. T. (October 2019). Peace and security in Africa: drivers and implications of north africa's southern gaze North Africa. ecdpm Making policies work.
7. Sulg, M.-l., & Crandall, M. (2020). Geopolitics: The Seen and Unseen in Small State Foreign Policy . Journal of Regional Security , 15 (01), 109–130.
8. Tandoğan, M., & Bouacha, O. (2017). The Algerian Security Approach Towards the Sahel Region: Case of Mali. Türkiyat Mecmuasi , 27 (01), 305-325.
9. سليمان، أ. (14 فيفري 2021). استهلاك العالم للنفط مرشح لأسرع وتيرة ارتفاع منذ السبعينيات. تم الاسترداد من جريدة العرب الإقتصادية الدولية، متاح على الرابط: https://2u.pw/5x2dX
10. فلاك، ن. د. (2019). دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 04 (02)، 1083-1100